

المحاضرة الثانية عشرة

القواعد الأصولية اللغوية – الحقيقة والمجاز، والصريح والكناية

٢ تعريفه :

٢ ينقسم اللفظ باعتبار استعماله في المعنى إلى أربعة أنواع

: الحقيقة، المجاز ، الصريح ، الكناية، فال يوصف لفظ

بأحد هذه الأنواع إلّ بالاستعمال؛ لأن هذه الصفة من

عوارض الألفاظ الّ تظهر إلّ عند الاستعمال. ٢ ثم إن هذه الأنواع هي من أوصاف اللفظ ال

من أوصاف المعاني .

٢ أقسام الحقيقة : تنقسم الحقيقة بسبب

اختلاف الواضعين إلى أربعة أنواع : لغوية

، وشرعية ، وعرفية عامة ، وعرفية خاصة ٢1/ الحقيقة اللغوية: هي اللفظ المستعمل في

معناه اللغوي ، فواضعها واضع اللغة، كاستعمال

كلمة (الإنسان) في الحيوان الناطق، والذئب في

كُل ما يدب على الحيوان المفترس، والدابة في

الارض، وكالشمس والقمر والنجوم، فهذه

الألفاظ موضوعة لغة لهذه الأجرام المضئية

المعروفة. ٢2/ الحقيقة الشرعية : هي اللفظ المستعمل في

المعنى الموضوع له شرعاً، فواضعها هو

الشارع ، مثل استعمال كلمة (الصالة) في

العبادة المخصوصة المشتملة على أقوال وأفعال

معروفة، وكالحج والزكاة، للعبادات المخصوصة

المعروفة ، وكالزواج والطلاق والخلع فجميعها

تكون للمعاني الشرعية الموضوعة لها. 3/ الحقيقة العرفية الخاصة: هي اللفظ

المستعمل في معنى عرفي خاص يصطلح عليه

جماعة أو طائفة معينة، وتسمى حقيقة

اصطلاحية، مثل اصطلاح حركات الإعراب من

نصب ورفع وجر عند النحاة، واصطلاح

الستحسان والعقد عند الفقهاء، واستعمال

الجوهر والعرض عند المتكلمين ، ويسمى هذا

العرف عرفاً خاصاً. 4/ ومعنى ذلك أنّ اللفظ يستعمل في معناه العرفي ،

أي في المعنى الذي جرى العرف في استعمال

اللفظ فيه ، سواء كان هذا العرف عرفاً عاماً ،

أو خاصاً بأرباب حرفة معينة أو علم خاص،

كلفظ السيارة ، فقد جرى العرف العام على

إطالقها على واسطة النقل المعروفة، وكالدابة

على ذات الرجل الأربعة، وكالألفاظ الاصطلاحية

المستعملة في عرف أصحاب الحرف، أو علمي عرف أصحاب الحرف أو علم من العلوم كما
في

الرفع والنصب في عرف اللغويين، الحد والماهية

عند علماء المنطق، والفقهاء عند علماء الفقه،

والإنذار والفسخ والإقالة عند علماء القانون وهكذا .

4/ الحقيقة العرفية العامة : هي اللفظ المستعمل في

معنى عرفي عام كاستعمال لفظ (الدابة) لذوات

الأربع، والمذراع (للرايو) ويسمى هذا العرف عرفاً

عاماً. 5/ وينقسم المجاز أيضاً إلى هذه الأنواع الأربعة:

1/ المجاز اللغوي : هو استعمال اللفظ في غير

المعنى الموضوع، له قرينة لغوية ، كاستعمال

(الإنسان) في الناطق وكاستعمال الشرعي الصالة

في الدعاء وإن كانت حقيقة لغوية ، استعمال

(أسد) في الرجل الشجاع.

2/ المجاز الشرعي : هو استعمال اللفظ في غير معناه الموضوع له قرينة شرعية كاستعمال

(اللغوي في) الصالة) في العبادة المخصوصة،

ولفظ (العقد) حقيقة بمعناه اللغوي، ومجاز

بمعناه الشرعي.

3/ المجاز العرفي الخاص : هو استعمال اللفظ في

غير الموضوع له لعلاقة عرفية خاصة ،

كاستعمال النحوي لفظ (الحال) فيما عليه

الإنسان من خير أو شر .4/ المجاز العرفي العام : هو استعمال اللفظ في غير

الموضوع له لمناسبة وعلاقة عرفية عامة ،

كاستعمال لفظ (الدابة) في الإنسان البليد .

5/ المرتجل والمنقول: المرتجل والمنقول من أقسام

الحقيقة، والمرتجل هو اللفظ المستعمل في غير

المعنى الموضوع له بدون وجود مناسبة أو علاقة

بين السم والمسمى ، كأسماء العالم مثل رشيد

وصالح وعادل، فهذه الأسماء وضعت لأشخاص

ارتجالاً بدون وجود علاقة بينهم وبين أسمائهم.6/ والمنقول : هو ما نقل من المعنى اللغوي إلى

المعنى الشرعي أو العرفي، كلفظ الصالة

موضوع لغة الدعاء، ثم نقل إلى كيفية

مخصوصة معروفة ، فالمعنى الأول حقيقة لغوية

، والمعنى الثاني حقيقة شرعية، فإذا استعملها

أهل اللغة فهي حقيقة بمعنى الدعاء، ومجاز

بالمعنى الشرعي، وبالعكس إذا استعملها الفقهاء [?] بمعناها الشرعي تكون حقيقة، وإذا استعملوها

بمعناها اللغوي تكون مجازاً بالنسبة إليهم.

والبد من عالقة بين المنقول والمنقول منه، فأفعال

وأقوال الصالة المخصوصة ال تخرج عن كونها

دعاء وتضرعاً إلى هلا تعالى .

[?]بين الحقيقة والمجاز : تعرف الحقيقة بالسمع

من أهل اللغة، أما المجاز فالبد له من عالقة

وقرينة مخصوصة. [?]والأصل في الكالم حقيقة، والمجاز عارض، فإذا

احتمل اللفظ المعنى الحقيقي والمجازي حمل

على الحقيقة : ألن المجاز خالف الأصل فمن قال

: وقفت مالي الفالني على أوالدي، اقتصر على

الأوالد الصليبين، وال يشمل أوالد الأوالد، أل ّن

إطالق الولد على ولد الولد مجاز.

[?]لكن الحقيقة تترك لتعذرها عقلاً أو عادة

التعذّر : لتعسرّها أو لهجرها عادة أو شرعاً مثال رمن حلف أل يأكل من هذه القدر فيقع على ما يحلها،

ومثال التعسر: من حلف أل يأكل من هذه الشجرة

فيقع على ما يخرج من أثمارها المأكولة، فإن لم

تخرج مأكوالاً فيحمل على ثمنها، ومثال الهجر عادة

: من حلف أل يأكل من هذا الدقيق فيقع على ما

يصنع منه وهو الخبز، ومثال الهجر شرعاً : من

حلف ال ينكح أجنبية إل بنية، فال يحنث بالزنا؛ ألن

المهجور شرعاً كالمهجور عرفاً. [?]حكم الحقيقة :

[?]للحقيقة أحكام ثلاثة هي:

❓الاول : ثبوت المعنى الذي وضع له اللفظ عاماً
كان أو خاصاً ، أمراً أو نهياً ، نَوَاهُ المتكلم أو لم
يُؤْمَرُ بِهِ

يَقُولُ تَعَالَى : ﴿أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ فِيهِ مَنْ
الْمَرْ بِحَقِيقَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَكُلِّ مَنِ مَعَهُمَا خَاصٌّ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَقْتُلُوا أَنْفُسَهُمْ وَالَّذِينَ لَغَوُوهَا بِأَمْوَالِهِمْ وَالَّذِينَ يَكُونُونَ قَتْلًا حَرَامًا﴾
وَهُوَ خَاصٌّ. وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ أَوْ بَاعَ
وَأَشْتَرَى ثَبِتَ ذَلِكَ بِدُونِ نِيَّةٍ.

٢٠ الثاني: امتناع نفي المعنى عن اللفظ : قال يقال
لألب ليس بأب، وإنّما يقال للجذ ليس بأب؛ لأن
الجذ مجاز بمعنى الأب فيجوز نفيه، ولكن الأب
حقيقة فال ينفي. ٢١ الثالث: رجحان الحقيقة على المجاز: أنّها ال تفتقر
إلى قرينة، أما المجاز فيفتقر إلى القرينة؛ أنه بدل
للحقيقة، فال بد من قرينة تصرف اللفظ من الأصل
إلى البديل أو الخلف والمجاز خلف عن الحقيقة .
٢٢ وبناء عليه يرى أبو حنيفة أن الحقيقة المستعملة
عمالاً بالأصل، فمن حلف أولى من المجاز المتعارف
أل يأكل لحماً، ال يحنث بأكل لحم آدمي إذا كان
الحالف مسلماً ويرى الصاحبان العكس لتبادره إلى
الذهن. ٢٣ معنى ذلك أنّ حكم الحقيقة بأنواعها : ثبوت

المعنى الذي وضع له اللفظ في اصطلاح المتخاطبين وعدم انتقائه عنه ، وتعلق الحكم به ، وعلى هذا إذا أوصى شخص لولد بألف دينار ، ثبتت الوصية له دون غيره، لأنه ال يمكن أن

يقال لولد زيد أنه ليس بولده، وقوله تعالى :

بال ح ق

إل

فُتِلُوا النَّفَسَ الَّتِي حَرَّمَ هَلْأ

قال ت القتل حقيقة في إزهاق روح الإنسان والنهي

منصب على هذه الحقيقة فال يجوز ارتكابها بغير

حق.

ومن حكم الحقيقة أيضاً رجحانها على المجاز

ولهذا يثبت لها الحكم دون المجاز كلما أمكن

حمل اللفظ على الحقيقة. فمن أوصى لولد زيد

بشيء، ثبتت له الوصية دون ولد ولد زيد، لأن

الولد حقيقة في الولد الصليبي مجاز في ولد الولد، فيحمل اللفظ على الحقيقة ال على

المجاز؛ لأنه متى أمكن العمل بالحقيقة سقط

المجاز، لأنه خلف عنها والخلف ال يعارض

الأصل .

2/ المجاز:

تعريف المجاز: هو كل لفظ مستعار لشيء غير

ما وضع له لمناسبة بينهما، أو لعلاقة مخصصة، والبد لصحة المجاز من وجود

قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي، مثل : انقض

نسورنا البواسل على طائرات العدو فدمروا

بعضها واحتل سباعنا قلعة كذا في ساعة متأخرة

من الليل ، ففي المثالين قرينة تمنع إرادة

النسور والسباع الحقيقية.

إذا المجاز : هو اللفظ المستعمل في غير ماوضع له لعلاقة بينهما، وقرينة تمنع إرادة المعنى

الحقيقي للفظ كاستعمال أسد للرجل الشجاع، العالقة
هي المعنى الجامعة بين المعنى الأصل للفظ والمعنى
المستعمل في اللفظ وهي الشجاعة .

❑ويقصد بالقرينة : العالمة الصالحة للدلالة على عدم
إرادة المعنى الحقيقي للفظ من قبل المتكلم، وإنما

أراد المعنى المجازي.❑عالقة المجاز : إَنَّ استعمال الكلمة في غير معناها
الأصلي يتطلب ظهور عالقة ما بين المعنى الأصلي
الذي وضعت له الكلمة ، والمعنى الآخر الذي
استعملت فيه الكلمة ، ويسمى المجاز الذي عالقته
المشابهة استعارة ، والذي عالقته غير المشابهة
مجازاً مرسلاً .

❑والعلاقات المعتبرة في نقل المعاني الحقيقية إلى
المجاز كثيرة منها:❑المشابهة : مثل خالد أسد، لوجود المشابهة
بينهما في الشجاعة .

مُ ❑ فلفظ

له

أُمَواً

لَيْتَا مَيَ َ

❑والكون : مثل َ وَاُتُوا أ

اليتامى باعتبار الكون السابق .

❑الأيلولة : مثل فالن يعصر خمراً أي يعصر عنباً

يؤول إلى خمر.❑الاستعداد : كتسمية الخمر وهو في الدن مسكراً

باعتبار قابليتها لإلسكر ،

لَتَى

ة أ

قَرِي

ل

الحلول : مثل قوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُ أَ

فِي هَ أَ أَيُّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَمِثْلُ [يَدُ هَلَا] أَيُّ قُدْرَةِ كُنَّا أَ
هَلَا.

ففي المثال الأول أطلق اسم المحل وأريد الحال ،

وفي المثال الثاني أطلق الحال على المحل .م فِي آذَانِهِ م

عَهُ

أَصَاب

لَوْ أَنَّ

الجزئية : مثل ﴿أَيُّ جَعُ

الَصَوَا عَرَقَ رَقِمَ نَ

حَذَّ مَوَاتَ

ال ﴿أَيُّ أَنَامْلَهُمْ.

السببية : مثل : رَعِينَا الْغَيْثَ يَرِيدُونَ النَّبَاتَ

الَّذِي سَبَبَهُ الْغَيْثُ، فَأَطْلَقَ اسْمَ السَّبَبِ عَلَى

لَمْ نَ ال سَمَاءَ ا كَؤَي مَن زَلُّ الْمَسَبِّبِ وَمِثْلُ : ﴿

زُقَّ

ر ﴿

أَيُّ مَطَرًا يُؤَدِّي إِلَى الرِّزْقِ فَأَطْلَقَ اسْمَ الْمَسَبِّبِ

عَلَى السَّبَبِ، وَمِنْهُ شَرِبْتُ الْتَمَّ أَيُّ الْخَمْرِ

الْمُؤَدِّي لَالْتَم .

،،،

أسأل الله لي ولكم التوفيق والسداد